

الصريح الصحيح استثنى او من الذي يمتنع قبل التحلل الاول ولو
 فانه الري توقيف التحلل على بوله ولو صوما كما صححه الشيخان
 واذ اعتضدهما في الرهات بان الشهور عدم التوقف وانه الذي يرض
 عليه الشافعي وفارق المحصر اذا عدم الهدى حيث لا يتوقف
 تحلل علي بوله من الصوم بانه ليس له التحلل واحد ولو توقيف
 تحلله على البدل لاشتق عليه المقام على سائر محرمات الحج الى الاية
 بالبدل بخلاف الذي يعوده الذي يملكه الشروع في التحلل الاول
 فاذا التي به حل له ما عدا النكاح وعقده ومقدماته فلا مشقة
 عليه في الاقامة على الاحرام ياتي بالبدل وظاهره ان لا شرع في راسه
 يحصل تحلله الاول بواحد من الري والطواف والثاني بهما جميعا
 وفي جميع ذلك ايضا **الغدية** الاي بيانها في الفصل الاي
 معبر عنها بالدم والهدى فمعه عبارات ثلاث فتشترط بعد
 ما يفعل من ذلك ان كان قتل صيدا او وطيا في قتل اثنين دفعة
 في مكان واحد فديتان وفي الوطى من ذلك دفعة لمرءة الاولى
 وشاة لكل مرة بعدها وان كان الوطى بين التامنين علي ما في رواية
 البلقيني من الشيخ ابي حامد خلافا لما بحثه الجلال البلقيني من ان
 تكراره بين التامنين لا تعد فيه قال الامام ومحل الخلاف اذا
 قضى بكل جماع وطرافان كان بنزوع ويجوز والافعال متواصلة
 وحصل قتل الوطى جمعا فالجماع واحد بلا خلاف ان تربي ولو
 باشردون الفرج ثم وطى دخلت غدية المباشرة في غدية الوطى
 كذا عبر الشيخان وقضيته عدم الدخول اذا تأخرت المباشرة

والظام

والظاهر من كلامهم كما قاله بعضهم انه لا فرق في الدخول في الاطمين
 ان يكون واجب الجماع بدنة او شاة كالجاء بين التامنين وان
 صورته في شرح المهذب بالبدنة وشرط التعدد بلبس الخيط وتعطية
 الراس تحلل الزمان او التكفير او اختلاف المكان ففي لبس العمامة
 والتميم والسراويل والخف مع ذلك اربع خديات وبدنه بان ليس
 ما ذكره علي التواي محظون واحد من غير تكفير وغدية واحدة
 وان طال الزمان في تضعيف الفحص وتكبير العمامة ولو تحلل
 التكبير لكن توفي بما اخرجه الماضي والمستقبل جميعا قال
 في الروضة كاصلها بني علي هذا جواز تقديم الكفارة على الخديت
 المحظوران قلنا لا يجوز فلا اثر لهذه الغنية والافواجاها
 الغدية كالكفارة في جواز التقديم فلا يلزمه للتاخي في المنع
 انتهى وفي التطيب او لبس العمامة والخف مثلا فويزان ان الخلف
 الزمان او المكان او تحلل التكفير والافواحدة نعم لا فدية
 في التطر بسهوة والاستمنا بدون انزال والقبلة مع حيايل بخلاف
 بقية المقدمات تجب فيها الغدية وان لم ينزل فقول الماوردي
 فممن اولى ذكره في قبل خشي مشكل انه يلزمه شاة ان انزل
 والا فلا مباشرة المرءة فيما دون الفرج فيه فطر ولو لبس ثوبا
 مطيبا او علي راسه بطيب يستتره او حلق جميع راسه وقلم
 جميع اطرافه دفعة واحدة في مكان واحد لزمه فدية واحدة
 ولو كسر بيضا علي فرخه فطار ولم فلا فدية في البيض وان كان يبيس
 تمام علي ما هو ظاهر كلامهم ولعل وجهه ان الانكسار لا يرد منه

والثاني هو